

تعزير العدالة لمكافحة الفساد في العراق

بالشراكة بين بعثة الاتحاد الأوروبي في العراق، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسات الدولة الاتحادية وإقليم كردستان العراق



المقدمة

الهدف العام من المشروع هو دعم الجهود العراقية لمكافحة الفساد بطريقة مستدامة وخلق بيئة مؤاتية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتنمية القطاع الخاص .

الأهداف المحددة من المشروع:

- معالجة الثغرات التشريعية والاستراتيجية في مكافحة الفساد.
- تحسين قدرة ونزاهة المؤسسات العامة التي تعمل على التحقيق في جرائم الفساد والفصل فيها.
- تحسين القدرة والإطار القانوني لإجراء التقاضي التجاري.
- تهيئة مناخ من الدعم في البرلمان لمكافحة الفساد وتعزيز نظام القضاء التجاري.
- إشراك المجتمع المدني والإعلام والمواطنين في حوار بناء بغية تحقيق الإصلاح في مكافحة الفساد.

عنوان المشروع

دعم مبادرات العدالة لمكافحة الفساد وتعزيز تسوية النزاعات التجارية

مدة المشروع

4 سنوات

الجهة الممولة

بعثة الاتحاد الأوروبي في العراق

الشريك المنفذ

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق

الموازنة المرصودة

15€ مليون

الشركاء العراقيون الرئيسيون

مجلس القضاء الأعلى، مجلس القضاء في إقليم كردستان العراق، هيئتي النزاهة الاتحادية والإقليمية، مجلس النواب العراقي، مجلس النواب في إقليم كردستان، مكاتب رئيس الوزراء الاتحادي والإقليمي، منظمات المجتمع المدني العراقية

ماذا سيتحقق من هذا المشروع؟

من خلال توفير التدريب والإرشاد الفني المتخصص وحسب طلب الجهات ذات العلاقة، سيساهم المشروع في تحقيق الآتي:

1. تحسين الإطار التشريعي والاستراتيجي للإصلاح في مجال مكافحة الفساد.
2. توفير وسائل أفضل لقطاع العدالة وهيئة النزاهة لغرض التعامل مع جرائم الفساد، نظرا لما يلي:
 - تحسين المهارات الفنية ذات الصلة بالتحقيق في الفساد والملاحقة القضائية، إضافة إلى:
 - تعزيز أنظمة النزاهة في قطاع العدالة.
3. تحسين القدرة والإطار القانوني لإجراء المحاكم التجارية وذلك من خلال:
 - إيجاد إطار قانوني أفضل وبناء قدرات التسوية.
 - دعم وتطوير المحاكم التجارية.
4. خلق مناخ من الدعم في مجلس النواب لإجراء الاصلاحات في مجال مكافحة الفساد.
5. زيادة الشفافية والمساءلة العامة.

النتائج المتوقعة

إن وضع خطة عمل متينة للإصلاح في مجال مكافحة الفساد في العراق سيؤدي إلى تحسين الخدمات العامة، وتعزيز سيادة القانون، وضمان أنظمة وطنية أكثر خضوعاً للمساءلة. وسيساهم إنهاء الإفلات من العقاب لمرتكبي جرائم الفساد في إعادة الثقة بين المواطنين العراقيين والمؤسسات العامة التي تعمل على خدمتهم .

• سيحسن العراق من موقعه في التصنيف الدولي للحد من الفساد، والمساءلة والشفافية للحكومة، ورفع صوت المجتمع المدني.



• سيعمل العراق على تحسين قدرته على استعادة الأصول المسروقة في الداخل والخارج.



• تحسين القدرات الفنية لمحقيقي النزاهة المكلفين (محقيقي النزاهة وقضاة النزاهة).



• خلق بيئة تمكينية وضمانة قانونية أفضل للمستثمرين الأجانب والمحليين ولتنمية القطاع الخاص .



• سيؤدي التواصل الفعال والتوعية الاستباقية من قبل المؤسسات المكلفة بمكافحة الفساد الى زيادة المساءلة العامة والوعي بالجهود التي تبذلها مؤسسات الدولة .



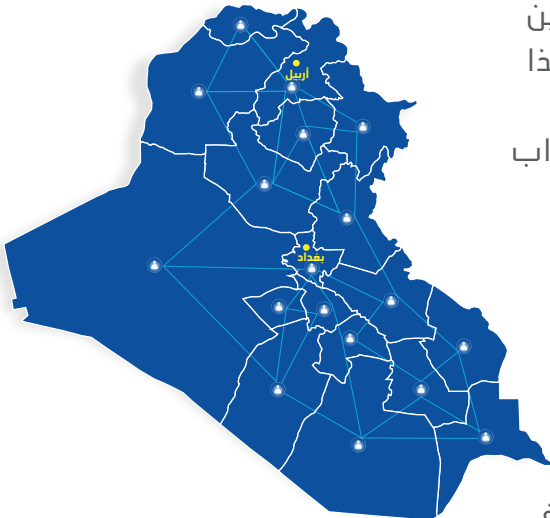
• تمكين المجتمع المدني العراقي من الانخراط في الحوار والمشاركة في عملية الاصلاح في قطاع النزاهة .



من هي الجهات المستفيدة ؟

في نهاية المطاف، سيستفيد من هذا المشروع جميع المواطنين في جميع أنحاء العراق. الجهات المستفيدة بشكل مباشر من هذا المشروع هم مجلس القضاء الأعلى ومجلس القضاء في إقليم كردستان، وهيئتي النزاهة الاتحادية والإقليمية، ومجلس النواب العراقي ومجلس النواب في إقليم كردستان، ويتم كل ذلك بالتنسيق الوثيق مع مكثبي رئاسة الوزراء الاتحادية والإقليمية .

ويعد المجتمع المدني العراقي في جميع أنحاء العراق شريكاً رئيسياً آخر لهذا المشروع. سيعمل التدريب على تحسين مهارات أكثر من 500 متخصص من العاملين في مجال العدالة المعنيين في التحقيق والفصل القضائي في جرائم الفساد، وسيكتسب أكثر من 100 متخصص في العدالة ممن يشاركون بشكل مباشر في التحكيم وأكثر من 100 من أعضاء وموظفي مجلس النواب معرفة تفصيلية بمعايير مكافحة الفساد .



للمزيد من المعلومات حول مضامين المشروع يمكنكم التواصل مع :

بعثة الاتحاد الأوروبي لدى العراق
الصادق العادلي، مدير الصحافة والتواصل في الاتحاد الأوروبي
Alsadiq.AI-Adilee@eeas.europa.eu
eeas.europa.eu/delegations/iraq

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق
السيدة في داوود، مدير قسم التواصل والإعلام في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
fay.daoud@undp.org
iq.undp.org, @undpiniraq